

قضايا بحثية 3

الواجب 9



اعداد الطالب

محمد فراج الفراج
253001857

الأجندة

أهداف المهمة

عنوان الدراسة

الأسس الفكرية للتحليل النظري للدراسة

البناء العلمي للدراسة محل التحليل

الإطار النظري للدراسة

تحليل متغيرات الدراسة في ضوء نظرية أصحاب المصلحة

تحليل الفرضيات في ضوء نظرية أصحاب المصلحة

التحليل التفسيري للنتائج في ضوء نظرية أصحاب المصلحة

التقييم النقدي لكفاية الإطار النظري في تفسير الدراسة

الأطر النظرية البديلة وإسهامها التفسيري في تطوير الدراسة

التحليل المقارن للقوة التفسيرية للأطر النظرية

أهداف المهمة



- تحليل توظيف النظرية في تفسير الظاهرة محل الدراسة
- تقييم الاتساق بين الإطار النظري والبناء البحثي
- استخلاص القيمة التفسيرية للأطر النظرية في دعم نتائج الدراسة

Chapter

أثر الحوكمة المؤسسية في الاستدامة التنظيمية: الدور الوسيط لإدارة المخاطر المؤسسية في الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة

النظرية التي استندت إليها الدراسة

نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تُعد نظرية أصحاب المصلحة، التي طورها **Freeman (1984)**، من أبرز النظريات المفسرة لسلوك المنظمات؛ إذ تنطلق من أن نجاح المنظمة واستدامتها لا يعتمدان على تعظيم مصالح الملاك فقط، وإنما على قدرتها على تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل العاملين، والعملاء، والموردين، والجهات التنظيمية، والمجتمع. وترى النظرية أن ممارسات الحوكمة الرشيدة، القائمة على الشفافية، والمساءلة، والعدالة، والمسؤولية المؤسسية، تسهم في بناء الثقة، وتعزيز جودة القرارات، وتحقيق الاستدامة التنظيمية من خلال حماية مصالح أصحاب المصلحة وإدارة المخاطر المرتبطة بها.

المرجع الأصلي للنظرية

Freeman, R. E. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*. Pitman Publishing.

الأسس الفكرية للتحليل النظري للدراسة

- تمثل النظريات والأطر النظرية الأساس الذي تستند إليه الدراسات في تفسير الظواهر، وبناء العلاقات بين المتغيرات، وصياغة الفرضيات، وتفسير النتائج في إطار علمي متماسك.
- تستند الدراسة محل التحليل إلى نظرية أصحاب المصلحة بوصفها الإطار النظري الرئيس لتفسير العلاقة بين الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والاستدامة التنظيمية.
- تستوجب جودة البناء النظري تقييم مدى اتساق النظرية مع النموذج البحثي، وكفايتها في تفسير العلاقات المفترضة، وقدرتها على دعم التفسيرات التي انتهت إليها الدراسة.
- تنطلق القراءة النقدية من تحليل ملاءمة الإطار النظري، والكشف عن حدوده التفسيرية، ومناقشة مدى الحاجة إلى توظيف أطر نظرية أخرى لتعزيز البناء المعرفي للدراسة.

البناء العلمي للدراسة محل التحليل

Chapter

المحور	التحليل
مشكلة الدراسة	انطلقت الدراسة من معالجة فجوة بحثية تتمثل في تفسير أثر الحوكمة المؤسسية في تحقيق الاستدامة التنظيمية، مع افتراض أن إدارة المخاطر المؤسسية تمثل الآلية التفسيرية للعلاقة بينهما.
الأهداف البحثية	ركزت على اختبار العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، بما يعكس توجهًا نحو بناء تفسير متكامل لآليات تحقيق الاستدامة التنظيمية.
المتغيرات الرئيسية	اعتمدت الدراسة الحوكمة المؤسسية متغيرًا مستقلًا، وإدارة المخاطر المؤسسية متغيرًا وسيطًا، والاستدامة التنظيمية متغيرًا تابعًا، في بناء سببي مترابط.
النموذج البحثي	صُمم النموذج وفق منطق يربط بين الحوكمة والاستدامة من خلال إدارة المخاطر، ويُظهر اتساقًا أوليًا بين المشكلة والأهداف والمتغيرات، بما يمهد لتقييم مدى كفاية الإطار النظري في تفسير العلاقات المفترضة.

الإطار النظري للدراسة

البعد التحليلي	التحليل
الإطار النظري المعتمد	تبنت الدراسة نظرية أصحاب المصلحة بوصفها المنظور الرئيس لتفسير العلاقة بين الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية، انطلاقاً من أن استدامة المنظمة تتأثر بقدرتها على موازنة مصالح الأطراف المرتبطة بها والاستجابة لتوقعاتهم.
المنطق التفسيري للنظرية	تفسر النظرية الحوكمة باعتبارها منظومة لتنظيم العلاقة مع أصحاب المصلحة عبر الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية المؤسسية، بينما تمثل إدارة المخاطر آلية لحماية هذه المصالح وتقليل التهديدات المؤثرة في استمرارية الأداء.
ملاءمتها للنموذج البحثي	تتلاءم النظرية مع النموذج لأنها تبرر العلاقة المباشرة بين الحوكمة والاستدامة، كما تدعم إدراج إدارة المخاطر متغيراً وسيطاً ينقل أثر الممارسات الحوكمية إلى نتائج تنظيمية أكثر استدامة.
الحكم التحليلي الأولي	توفر النظرية أساساً مناسباً لتفسير البعد العلاقي والأخلاقي للحوكمة، إلا أن قدرتها على تفسير الآليات المؤسسية والرقابية الداخلية بصورة تفصيلية تظل محدودة، وهو ما يستدعي فحص مدى كفايتها مقارنة بأطر نظرية أخرى.

تحليل متغيرات الدراسة في ضوء نظرية أصحاب المصلحة

المتغير	نوعه	التحليل النظري
الحوكمة المؤسسية	مستقل	تمثل الإطار المنظم لعلاقة الهيئة بأصحاب المصلحة من خلال الشفافية والمساءلة والعدالة والمسؤولية المؤسسية، بما يعزز شرعية القرارات وكفاءة الأداء.
إدارة المخاطر المؤسسية	وسيط	تجسد الآلية التي تتحول عبرها مبادئ الحوكمة إلى ممارسات تحد من التهديدات وتحمي مصالح الأطراف المعنية، بما يدعم استمرارية الأداء.
الاستدامة التنظيمية	تابع	تمثل النتيجة النهائية لقدرة الهيئة على موازنة مصالح أصحاب المصلحة، والمحافظة على الثقة والاستقرار وتحقيق الأهداف طويلة الأجل.
الاتساق النظري	حكم تحليلي	يتسق تسلسل العلاقات مع منطق النظرية، إلا أن تفسير العمليات الداخلية التفصيلية قد يتطلب إطاراً نظرياً مكملًا.

تحليل الفرضيات في ضوء نظرية أصحاب المصلحة

الحكم التحليلي	الأساس النظري	الفرضية
تتسق الفرضية بصورة مباشرة مع المنطق التفسيري للنظرية، وتُعد الامتداد الطبيعي لافتراضاتها.	تستند إلى افتراض أن الحوكمة الرشيدة تحقق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة، بما يعزز استدامة المنظمة.	الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الحوكمة المؤسسية في تحقيق الاستدامة التنظيمية.
تتوافق الفرضية مع البعد الرقابي للنظرية، وتفسر دور الحوكمة في الحد من المخاطر المؤسسية.	تنظر النظرية إلى الحوكمة باعتبارها إطارًا ينظم المسؤوليات والرقابة، ويعزز إدارة المخاطر لحماية مصالح أصحاب المصلحة.	الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر المؤسسية.
تعكس الفرضية امتدادًا منطقيًا للنظرية في تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر والاستدامة.	تفترض النظرية أن حماية مصالح أصحاب المصلحة تتطلب إدارة فعالة للمخاطر بما يضمن استمرارية الأداء المؤسسي.	الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر المؤسسية في تحقيق الاستدامة التنظيمية.
يمنح المتغير الوسيط النموذج عمقًا تفسيريًا أكبر، ويعزز الاتساق النظري للعلاقات المفترضة.	تنطلق من أن أثر الحوكمة لا يتحقق بصورة مباشرة فحسب، بل يتعزز عبر آليات تنظيمية، تمثل إدارة المخاطر أبرزها.	الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الوسيط لإدارة المخاطر المؤسسية في العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والاستدامة التنظيمية.

التحليل التفسيري للنتائج في ضوء نظرية أصحاب المصلحة

النتائج الرئيسية	التفسير النظري	القراءة التحليلية
تفوق المسؤولية المؤسسية في دعم الاستدامة التنظيمية.	تؤكد النظرية أن الالتزام بمصالح أصحاب المصلحة يعزز شرعية المنظمة واستدامتها.	تعكس النتيجة توافقًا مباشرًا مع الافتراض الرئيس للنظرية، وتبرز المسؤولية المؤسسية باعتبارها المحرك الأكثر تأثيرًا في تحقيق الاستدامة.
تأثير الحوكمة في إدارة المخاطر من خلال المساءلة والمسؤولية المؤسسية.	تنظر النظرية إلى الحوكمة باعتبارها آلية لتنظيم العلاقات وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة.	تؤكد النتيجة أن فاعلية إدارة المخاطر ترتبط بجودة الممارسات الحوكمية أكثر من ارتباطها بالإجراءات الفنية وحدها.
الدور الوسيط لإدارة المخاطر بين الحوكمة والاستدامة التنظيمية.	تفسر النظرية انتقال أثر الحوكمة عبر آليات مؤسسية تحافظ على مصالح أصحاب المصلحة.	يعزز الدور الوسيط القوة التفسيرية للنموذج، ويؤكد أن تحقيق الاستدامة يعتمد على التكامل بين الحوكمة وإدارة المخاطر.

التقييم النقدي لكفاية الإطار النظري في تفسير الدراسة

Chapter

البعد النقدي	التحليل
الكفاية التفسيرية	نجحت النظرية في تفسير العلاقة العامة بين الحوكمة المؤسسية والاستدامة التنظيمية، وفي تبرير إدراج إدارة المخاطر بوصفها آلية وسيطة لحماية مصالح الأطراف المعنية وتعزيز استمرارية الأداء.
الملاءمة مع النتائج	اتسقت النتائج المرتبطة بأثر المسؤولية المؤسسية والمساءلة مع منطق النظرية، لارتباطهما المباشر بالالتزام تجاه أصحاب المصلحة، في حين أظهرت محدودية أثر الشفافية والعدالة أن الاستجابة التنظيمية لا تُفسّر بالعلاقات المصلحية وحدها.
القصور النظري	لم تقدم النظرية تفسيرًا كافيًا لتباين تأثير أبعاد الحوكمة، ولا للآليات الداخلية التي تجعل المسؤولية المؤسسية أكثر فاعلية من الشفافية والعدالة داخل الهيئة.
حدود التفسير	تفسر النظرية البعد العلاقي والأخلاقي للنموذج بكفاءة، لكنها أقل قدرة على تفسير الضغوط المؤسسية، وهياكل الرقابة، وتوزيع السلطة، والعمليات التنظيمية الداخلية.
الحكم النقدي	تُعد نظرية أصحاب المصلحة إطارًا ملائمًا لكنها غير مكثفية بذاتها؛ إذ تحتاج إلى التكامل مع نظرية الوكالة أو النظرية المؤسسية لرفع عمق التفسير وشموليته.

الأطر النظرية البديلة وإسهامها التفسيري في تطوير الدراسة

الإطار النظري	القيمة التفسيرية المضافة	إسهامه المحتمل في الدراسة
نظرية الوكالة (Agency Theory)	تفسر العلاقة بين السلطة والرقابة والمساءلة والحد من تعارض المصالح.	تعزز تفسير أثر الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر، ولا سيما أبعاد المساءلة والمسؤولية المؤسسية.
النظرية المؤسسية (Institutional Theory)	تفسر تأثير البيئة التنظيمية والتشريعية والضغط المؤسسية في تبني ممارسات الحوكمة.	توضح أسباب تباين تأثير أبعاد الحوكمة داخل الهيئة السعودية، وربط النتائج بالسياق المؤسسي.
نظرية الاعتماد على الموارد (Resource Dependence Theory)	تفسر كيفية توظيف الموارد والعلاقات الخارجية لتعزيز الاستدامة وتقليل المخاطر.	توسع تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر والاستدامة التنظيمية من منظور استراتيجي يتجاوز البعد الحوكمي.
الحكم التحليلي	تمثل هذه النظريات أطراً مكملّة لا بديلة؛ إذ يسهم دمجها مع نظرية أصحاب المصلحة في بناء نموذج أكثر شمولاً وقدرة على تفسير العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات.	

التحليل المقارن للقوة التفسيرية للأطر النظرية

البعد التحليلي	نظرية أصحاب المصلحة (المعتمدة)	الأطر النظرية البديلة
منطلق التفسير	تنطلق من أن تحقيق الاستدامة يرتبط بقدرة المنظمة على تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة.	تنطلق من تفسيرات أكثر تخصصًا؛ إذ تفسر نظرية الوكالة العلاقة الرقابية، والنظرية المؤسسية تأثير البيئة النظامية، ونظرية الاعتماد على الموارد أثر الموارد والعلاقات الخارجية.
تفسير العلاقات السببية	تفسر العلاقة العامة بين الحوكمة والاستدامة، وتبرر الدور الوسيط لإدارة المخاطر من منظور حماية مصالح الأطراف المعنية.	تقدم تفسيرًا أعمق لآليات انتقال الأثر، وأسباب تباين تأثير أبعاد الحوكمة، ودور البيئة التنظيمية والرقابة في تشكيل النتائج.
القدرة على تفسير نتائج الدراسة	فسرت النتائج المرتبطة بالمسؤولية المؤسسية والمساءلة بكفاءة، إلا أنها لم تفسر بصورة كافية تفاوت تأثير بقية الأبعاد.	توفر تفسيرًا أكثر شمولًا للنتائج، ولا سيما ما يتعلق بتباين الأبعاد الحوكمية وتأثير الخصائص المؤسسية والتنظيمية للهيئة.
القيمة التفسيرية للنموذج	توفر أساسًا نظريًا متماسكًا، إلا أن تفسيرها يظل موجهًا نحو البعد العلاقي والأخلاقي.	يؤدي التكامل بين الأطر النظرية إلى بناء نموذج أكثر عمقًا، يجمع بين الأبعاد الحوكمية والتنظيمية والاستراتيجية، ويعزز القدرة التفسيرية للنموذج البحثي.

شكرا لحسن استماعكم

